الانتخابات البرلمانية وإعادة هيكلية النظام السياسي في العراق

أ.م.د.شذى زكي حسن
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المقدمة

شهد العراق تحولات سياسية تمثلت في الأنظمة السياسية المختلفة التي تولت إدارة شؤون البلاد منذ نشأته عام1921 إلى وقتنا الحاضر،تراوحت بين نظام ملكي برلماني استمر حتى انهت ثورة1958 النظام الملكي ليحل محله النظام الجمهوري الذي استمر حتى الآن بالرغم من توالي وتعاقب القيادات والمذاهب السياسية المختلفة في قيادته.

لقد أثبتت التجارب السياسية السابقة أن هناك علاقة وثيقة ما بين شكل النظام السياسي المتبع والفاعلية والاستقرار السياسيين للدولة. فمن المعروف، أي دولة كانت تمارس ثلاث وظائف رئيسية هي صنع القوانين، تنفيذ القوانين، والفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق القوانين. وفي مقابل هذه الوظائف الثلاث هناك ثلاث مؤسسات أو سلطات هي: سلطة التشريع، سلطة التنفيذ، وسلطة الفصل في النزاعات. وفي الوقت الذي تركز فيه الأنظمة الاستبدادية السلطة بيد فرد أو مجموعة من الأفراد، أو بيد حزب، أو جماعة معينة وبحيث يصبح المشرع هو المنفذ وهو القاضي، فان الأنظمة الديمقراطية تحرص على ان تكون السلطة القضائية مستقلة استقلالا تاما عن السلطات الأخرى وذلك حماية لحقوق المواطنين وحرياتهم. وبالنسبة للعلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فان هناك ثلاث طرق لتنظيمها. وكل طريقة من الطرق الثلاث هي شكل من أشكال النظام السياسي.

فإذا تم الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وأعطي كل منهما الأدوات اللازمة ليتمكن من منع الفرع الآخر من زيادة سلطاته فان شكل النظام يكون "رئاسيا" كما في الولايات المتحدة. أما إذا تم دمج السلطتين التشريعية والتنفيذية فان النظام يكون "برلمانيا" كما في بريطانيا والهند. وفي حالة الأخذ ببعض خصائص النظام الرئاسي وبعض خصائص النظام البرلماني فان النظام الناتج يكون "مختلطا" كما في فرنسا.

وعلى ضوء الأشكال المختلفة التي يمكن أن يتخذها النظام الرئاسي، فإن الهدف من هذا البحث هو التعرف على الشكل الأنسب للنظام السياسي في العراق على ضوء خصائص كل شكل من

الأشكال الثلاثة السابقة، وعلى ضوء ظروف العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويتكون هذا البحث من ثلاث مباحث. في البداية يتم استعراض المفاهيم الاساسية للاحزاب والنظم السياسية، فيتم التركيز على الجوانب التي ينبغي أن تأخذها الدولة في الاعتبار عند اختيار شكل نظامها السياسي. وفي المبحث الثاني : يناقش شكل النظام البرلماني، ومزايا الاخذ به ايجابيا في العراق واثاره السلبية .اما المبحث الثالث : يناقش شكل النظام الرئاسي وامكانية الاخذ به ايجابيا في العراق واثاره السلبية. اما المبحث الرابع يناقش الباحث النظام السياسي الأنسب للعراق على ضوء احتياجات المديين القصير والطويل. وعليه يمكن تحديد جملة من المؤشرات يمكن من خلالها قياس أداء الأنظمة السياسية المتعاقبة في مدى تحقيق الفاعلية والاستقرار السياسيين وما يتبعه من تقدم اقتصادي واجتماعي منها ما يتعلق بمدى النجاح في تطبيق قواعد الديمقراطية والحريات العامة والمشاركة في الحكم والتداول السلمي للسلطة والتعامل مع المسألة الكردية والمسألة الطائفية، ومنها ما يتعلق بنوعية العلاقات الخارجية مع المحيطين الإقليمي والدولي.

واتساقاً مع مشكلة البحث فإن فرضية البحث تقول"أن هناك علاقة موجبة بين شكل نظام الحكم من جهة والفاعلية والاستقرار السياسيين من جهة أخرى في العراق" بمعنى آخر إنه كلما كان نظام الحكم الذي سيشكل مستوعباً للطبيعة المركبة للمجتمع العراقي كلما كان قادراً على تحقيق الاستقرار السياسي الذي يتبعه استقرار داخلي عام. وقد برهنت على هذه الفرضية ان نماذج عديدة من الأنظمة السياسية العالمية استطاعت النهوض بمجتمع حضاري متقدم على انقاض جملة من الصراعات الدينية والمذهبية والسياسية والاجتماعية بين جماعات لها أصول وديانات ومذاهب مختلفة بعيداً عن التدخلات الخارجية، وهذا ما تحقق في دول عديدة مثل الهند التي تضم تشكيلة اجتماعية مركبة بشكل كبير جداً وكذلك المجتمعات الأوربية التي استقرت بعد الصراعات الدينية والعرقية فيها ومثالها فرنسا وبريطانيا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تضم خليط من أديان وأعراق مختلفة.

إن دراستنا هذه تتطلب استخدام المنهج المقارن بشكل أساسي للمقارنة بين سمات الأنظمة السياسية المختلفة، وإبراز خصائصها الايجابية والسلبية التي يمكن أن تبرز في حالة التطبيق على الواقع العراقي، وكذلك استخدام المنهج الاستنباطي الاستدلالي للوصول إلى الحالة الأمثل لشكل النظام السياسي العراقي.

المبحث الأول: مفاهيم ومنطلقات أساسية

قبل الدخول إلى أي دراسة علمية لا بد من دراسة بعض المفاهيم والمنطلقات الأساسية لهذه

الدراسة، فتحديد المفاهيم خطوة أساسية وعملية في تأسيس إدراك متبادل وفهم مشترك للموضوع أو الظاهرة قيد الدراسة.

وتأسيساً على ما تقدم سنعمد إلى دراسة مفهوم النظام السياسي ومفهوم النظام الحزبي ثم العلاقة ما بين النظام السياسي والنظام الحزبي ثم نعمد إلى دراسة الواقع السياسي العراقي وتجليات الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003/4/9 وتداعيات ذلك الاحتلال على واقع العراق سياسياً.

المطلب الأول: مفهوم النظام السياسي.

يقصد بالنظام السياسي أشكال الحكومات المختلفة التي تباشر السلطة في المجتمعات الإنسانية وكانت دراسة النظام السياسي تتركز في تحديد شكل الدولة ونوع الحكومة ولا تتعدى البحث في مجالات نشاط السلطة والجوانب الاجتماعية والاقتصادية لهذا النشاط، وبذلك يرى البعض إن النظام السياسي استخدم بدلالة القانون الدستوري تقليدياً حيث أن كل منهما تركز الدراسة فيه على نظام الحكم من الناحية القانونية المجردة. حيث يرد الترادف ما بين النظام السياسي والحكومة. لأن الحكومة بالمعنى الواسع هي ممارسة السلطة في جماعة سياسية معينة وعلى هذا الأساس فإن الأخذ بهذا التعريف يؤدي إلى انحسار أو حصر موضوعات النظم السياسية أساساً في الجانب العضوي أو الشكلي للسلطة بعيداً عن الخوض في أهداف السلطة ومجالات أنشطتها، وإنما فقط دوران دراستها حول النصوص الدستورية المنظمة للسلطة[1].

بيد إن هذا المفهوم للنظام السياسي والنظرة القانونية الضيقة قد تراجع في فترة ما بين الحربين العالميتين، بسبب الانتقادات العنيفة التي وجهها له علماء السياسة السلوكيون حيث فضل علماء السياسة استخدام مصطلح PoIiticaI System على مصطلح Regime PoIiticaI حيث يأخذ المصطلح الثاني بعداً قانونياً بينما المصطلح الأول بعداً أوسع وأشمل، حيث انه مكون من مجموعة أمور مترابطة ومن تفاعلات عناصر مختلفة ومن تخصيص للمصادر الموجودة في المجتمع بناءاً على قوانين، ولهذا لم تعد السياسة مقرونة فقط بالقوة والعنف والاجبار، وإنما غاية السياسيين أصبحت تنصب على تعيين أهداف المجتمع كالبحث عن الهيبة والنفوذ والأمن للبلاد والرفاه الاجتماعي .وهكذا نشأ المفهوم الحديث للنظام السياسي حيث إن النظم السياسية لم تعد تنفذ نشاط السلطة في الحدود الضيقة التقليدية بل أصبحت تتدخل في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية وبهذا أصبح هناك تحولاً بل وانقلاباً في المفهوم التقليدي للنظام السياسي فأصبحت الدراسة

تنصب على مجالات نشاط السلطة لا شكلها فقط وأصبح شكل الحكومة عنصر من بين عناصر للدراسة، والسبب الأساس في تطور مفهوم النظام السياسي هو اتساع دائرة نشاط السلطة وعملها وامتدادها إلى أمور لم تكن تتناولها سابقاً[2] . ومن كل ما تقدم نخلص الى إن أي نظام سياسي هو ليس الحياة الاجتماعية للجماعة الإنسانية وهو ببساطه عبارة عن شبكة من العلاقات السياسية بين مجموعة من الأطراف تؤدي إلى تتبادل فيما بينها.

المطلب الثاني: مفهوم النظام الحزبي.

إن الأحزاب السياسية ظاهرة جديدة نسبيا يعود اصل تكوينها الى الصراع الذي كان قائما في بريطانيا في القرن السابع عشر بين مناصري الملك ومناصري البرلمان الذي حسم الموقف لصالحه . اما الاحزاب السياسية المنتشرة بالعالم في الوقت الحاضر تختلف عن بعضها من حيث تطورها وتكوينها واهدافها ونشاطاتها وقومياتها والانظمة السياسية التي تعمل في ظلها ، ولقد ادى هذا التباين الى ايجاد اشكالية في وضع تعريف عام للاحزاب السياسية او في تصنيفها الى مجموعات وعلى الرغم من هذه الاختلافات فان الاحزاب السياسية تلتقي في كونها (جماعات منظمة تحاول السيطرة على القوة السياسية) .فمع الاخذ بعين الاعتبار لوجود تعريفات متعددة للاحزاب السياسية تختلف باختلاف طبيعة الحزب والنظام الذي يعمل من خلاله ،يمكن القول ان الاحزاب السياسية هي منظمة سياسية تضم جماعة من الافراد الذين يتفقون فيما بينهم على الاسس العامة التي يجب ان تتبع في تنظيم الدولة ويسعون للسيطرة على الحكومة او المشاركة فيها من اجل تطبيق هذه الاسس.
وعليه فالحزب السياسي يتميز بمجموعة نواحي يمكن إيجازها كالآتي:-

أ- كونه تنظيم أو جمعية منظمة بطريقة تسمح بالبقاء والاستمرار.

ب-ومن ناحية أخرى إن الحزب السياسي يسعى نحو الوصول إلى السلطة من أجل تطبيق مبادئه واختياراته السياسية "وبهذا يختلف مفهوم الحزب السياسي عن مفهوم ومدلولات جماعة الضغط وجماعة المصلحة التي تسعى إلى التأثير على السلطة دون المشاركة فيها أو محاولة الوصول إليها وهو ابرز ما يميز الحزب السياسي عن الجماعات الأخرى"[3] .

المطلب الثالث: العلاقة ما بين النظام السياسي والنظام الحزبي:-

إن دراسة أي نظام سياسي أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بموضوع الأحزاب السياسية، فإن

ممارسة السياسة أو السلطة بشكل عام وخصوصاً حق الانتخاب والاستفتاء تحتاج إلى تنظيمات سياسية لتوعية المواطنين في ممارسة الحريات السياسية والدستورية، وبالذات حرية الرأي والتعبير ، فبدون النظام الحزبي أو الأحزاب السياسية ينشأ فراغ سياسي ما بين السلطة والمواطن فالحزب يعمل على بلورة رأي المواطن واتجاهاته.

إن الدول تختلف في أسلوب تنظيم الممارسة السياسية فمنها من تأخذ أسلوب نظام الحزب الواحد، وهذا عموماً كان في المجتمعات الاشتراكية وبعض بلدان دول عالم الجنوب والبعض الآخر أخذ بمبدأ التعددية الحزبية ومثال ذلك الديمقراطيات الغربية.

ويشير كل من باول والموند إلى إن دور الحزب السياسي هو دور النظام السياسي بسلطاته الثلاث وهي صنع القاعدة وتطبيق القاعدة والحكم بالقاعدة، وإن الأحزاب السياسية بوظائفها التي هي استجابة لمحيطها تساعد على تكييف ذلك النظام، وذلك بواسطة التوظيف والإعداد والتنشئة السياسية والتعبئة السياسية تختلف من مجتمع لأخر حسب الثقافة السياسيةالسائدة ومستوى الوعي والنظم السياسيين[4].

وعلى هذا الأساس فإن الأحزاب السياسية تعد من أهم ركائز النظام السياسي كونها تؤدي مجموعة من الوظائف الأساسية فهي وسيلة جيدة لتنظيم انتقال السلطة وممارسة الحكم وتنظيم وضع اعضاء السلطة التشريعية وتحديد علاقة الحكومة بالافراد. كما توفر الاحزاب السياسية أمكانية المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي وتجميع المصالح وتعبئتها وتنمية الشعور القومي ونشر الوعي السياسي، وأداة من أدوات التجنيد السياسي، وتساهم بإسباغ الشرعية على نظام الحكم، ، فواقع الحال يشير إلى أن استقرار النظم السياسية في بلدان العالم وخصوصاً لدى البلدان النامية يعتمد إلى حد كبير على قوة أحزابها وتكون العلاقة بينهما علاقة تبادلية، فقوة النظام الحزبي واستقراره يؤدي إلى استقرار النظام السياسي والعكس بالعكس.

ومن جهة أخرى فإن هناك من يربط بين نوع النظام الحزبي القائم وديمقراطية النظام السياسي من عدمها فيعد النظام السياسي ذا الحزب الواحد شمولياً وغير ديمقراطياً والنظام السياسي متعدد الأحزاب ديمقراطياً.

المطلب الرابع: الواقع السياسي العراقي بعد 2003/4/9

إن احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتغيير نظام الحكم العراقي بالقوة وإنشاء

شكل جديد وطرق جديدة لإدارة النظام وشؤون الدولة وبالشكل الذي فتح الباب واسعاً أمام الروئ والأفكار المختلفة والمتضاربة في بعض الأحيان برزت إشكالية إدارة الشؤون السياسية وعبر أي نظام من أنظمة الحكم المعروفة عالمياً للتعامل مع التركه السياسية والاجتماعية والاقتصادية الثقيلة والوضع السياسي الجديد الناشئ عن طبيعة الاحتلال والبيئة السياسية الداخلية والخارجية للعراق.

أصبح العراق ساحة لصدامات سياسية ، وأصبح بلداً يعاني من فراغ سياسي وأمني، ودولة بلا مؤسسات سياسية ولا هيئات سلطه، ولعل من أبرز المؤشرات هو ظاهرة إنشاء الكثير من الحركات والأحزاب السياسية إلى درجة أصبح هناك أكثر من 250حزب وحركة سياسية بعد أن كان نظام الحزب الواحد هو السائد

واتسم الوضع العراقي في هذه الفترة بوجود خلافات ووجود رؤى سياسية لتشكيل مستقبل العراق وشكل الدولة هل هي دولة فدرالية؟ أم دولة مركزية .وقد برزت العديد من القوى الاجتماعية على الساحة السياسية العراقية فبرزت العشائر والمرجعيات الدينية العليا إضافة إلى بعض الأحزاب الكبيرة ذات النفوذ الاجتماعي.

وعلى اثر احتلال العراق اصدرت سلطة الاحتلال قانون الانتخاب اطلق عليه انتخاب المجلس الوطني للحكومة العراقية الانتقالية ثم استقر على تسميته لاحقا بالجمعية الوطنية العراقية برقم 96 لسنة 2004 الذي اعتبر العراق دائرة واحدة يتم فيه الانتخاب بنظام القائمة الذي لايلغي الترشيح الفردي وباسلوب التمثيل النسبي الذي لايهدر فائض الاصوات ،وقرر ان يكون عدد اعضاء المجلس 275 نائبا باعتبار ممثل واحد عن كل مائة الف مواطن ، ومنح المرأة حصة تمثل ربع مقاعد المجلس وقد اخذ قانون الانتخاب اللاحق الذي شرعه المجلس المنتخب وعلى اساس تشريعه للدستور الجديد 2005 وهو قانون الانتخاب رقم 16 لسنة 2005 بمبادئ قانون ادارة الاحتلال واضاف شرط عدم قبول المرشح المشمول بقانون اجتثاث البعث وان يكون حاصلا على الشهادة الثانوية ولايقل عمره عن 30 عاما[5] .

وبعد اربع سنوات من الاشكالات البنيوية في النظام الانتخابي والبرلماني والسياسي التي اضعفت الى حد كبير من ارادة الناخب في تعيين رئيس الوزراء او تحديد شكل الحكومة وترك المهمة للتوافق بين رؤوساء الاحزاب بدأ الجدل يثارعلى شكل النظام الانتخابي الذي ستخاض وفقه الانتخابات البرلمانية القادمة في اذار2010، هو في ظاهره يبدو حيويا ويأتي كرغبة في تطوير العملية الديمقراطية، إلا أنه في جانبه الآخر يمثل تصارع مصالح القوى السياسية، بل ويشكل النظام

السياسي والحزبي القائم في العراق .

المبحث الثاني: النظام البرلماني

إن النظام البرلماني هو نوع من أنظمة الحكم ينقسم فيه الحكم "السلطة" بين هيئتين احدهما الحكومة أو مجلس الوزراء "الوزارة" وثانيهما البرلمان الذي يتم انتخاب أعضاءه من قبل الشعب مباشرة ومنه تنبثق الحكومة، ويجوز فيه البرلمان سحب الثقة عن الحكومة، كما يجوز للحكومة حل البرلمان، فهو إذاً نظام يعتمد التعاون والتوازن بين السلطات، وعلى مسؤولية الحكومة أمام البرلمان.

يقوم النظام البرلماني أو نموذج "وست منستر" كما يسمى أحيانا نسبة إلى مقر الحكومة البريطانية، على مبدأ " دمج السلطتين التنفيذية والتشريعية." وقد نشأ هذا النوع من الديمقراطية وترعرع في المملكة المتحدة (بريطانيا) ثم انتقل بعد ذلك إلى المستعمرات البريطانية السابقة في العالم مثل كندا، استراليا، نيوزلندا، الهند وغيرها وأهم خصائص هذا النظام هي:

- دمج السلطات: فرئيس الوزراء هو عادة عضو في البرلمان ورئيس الحزب صاحب الأغلبية في البرلمان أو رئيس الحزب القادر على تشكيل حكومة ائتلافية. وتعتبر سلطة تحديد شخص رئيس الوزراء حق للبرلمان أو على نحو أدق للأغلبية فيه سواء أكانت تلك الأغلبية لحزب أو لتحالف من الأحزاب. وبما أن رئيس الوزراء هو الذي يختار وزرائه فأنه غالبا يختارهم من بين أعضاء حزبه في البرلمان أو من أعضاء الأحزاب المؤيدة له. ومع ان رئيس الوزراء يمكن ان يختار أشخاصا من خارج البرلمان كوزراء الإ ان حاجته إلى الاحتفاظ بالأغلبية البرلمانية التي انتخبته تجعله يختار الوزراء من بين أعضاء البرلمان.
- وتنقسم السلطة التنفيذية في الأنظمة البرلمانية إلى قسمين هما رئيس الدولة؛ ورئيس الحكومة. بالنسبة لرئيس الدولة[1] (الملك أو الرئيس أو الأمير أو السلطان، ...الخ) فيمارس عادة سلطات أسمية ورمزية مثل التوقيع على القوانين والقرارات والمعاهدات واستقبال رؤساء وسفراء الدول الأخرى وافتتاح البرلمان وغير ذلك من الأمور التي يطلب منه رئيس الوزراء القيام بها. ورئيس الدولة في ممارسته لتلك الاختصاصات لا يلمك الكثير من السلطة في تقرير أي من تلك الأمور في معظم الأحيان. فبالرغم من انه يصدر القرار الذي يسمي رئيس الحكومة الإ أن دوره في الواقع هو تحصيل حاصل فهو "يكلف" ولا "يعين" رئيس الحكومة. لكن ما سبق

قوله لا يمنع من أن يكون لرئيس الدولة بعض السلطات. فالأنظمة البرلمانية ليست صور كربونية عن النظام البريطاني الذي يتم الحديث عنه كنموذج، بل تختلف فيما بينها إلى حد كبير. فإذا كان هناك نظام برلماني يتم فيه انتخاب الرئيس انتخابا مباشرا من قبل الشعب كما في النمسا فأن ذلك يعني أن الرئيس لابد وأن يتمتع ببعض السلطات الفعلية. أما إذا كان الرئيس منتخبا بطريقة غير مباشرة (أي من قبل السلطة التشريعية أو أي ترتيبات مؤسسية أخرى) فأن ذلك يعني أن دوره قد يكون محدودا كما هو عليه الحال في الهند والمانيا.

- رئيس الحكومة وأعضائها (رئيس الوزراء والوزراء) هم الممارس الفعلي للسلطة ويقومون بصنع السياسة العامة معتمدين على مناصبهم في الحكومة وعلى عضويتهم في البرلمان الذي يعتبر في دول مثل بريطانيا والهند وهولندا والمانيا واليابان المؤسسة الوحيدة المنتخبة مباشرة من قبل الشعب.
- تعتبر الحكومة مسئولة عن سياساتها أمام البرلمان مسئولية فردية وجماعية. ما المسئولية الفردية فهي مسئولية كل وزير على حده عن تصرفاته الشخصية. وعادة ما يلجأ الوزراء الذين يرتكبون أخطاء معينة إلى تقديم استقالاتهم ليجنبوا الحكومة ككل الإحراج ولكي لا تتحول المسئولية الفردية إلى مسئولية جماعية يمكن أن تؤدي إلى سحب الثقة من الحكومة. وتعني المسئولية التضامنية ان كل عضو في الحكومة مسئول عن التصرفات السياسية التي تقوم بها الحكومة ككل. ويتصل هذا النوع من المسئولية بالسياسات العامة التي يتبناها مجلس الوزراء والتي تخلق مسئولية تضامنية بغض النظر عن رأي أي وزير من الوزراء. فما تتبناه الأغلبية داخل الحكومة يعتبر ملزما للأقلية التي عليها الدفاع عنه والمشاركة في تحمل مسئوليته. ويترتب على المسئولية الجماعية عقاب جماعي للحكومة حيث قد يتم سحب الثقة منها.
- تضع الأنظمة البرلمانية حد أقصى لبقاء الحكومة (غالبا خمس سنوات)، لكن البرلمان يستطيع سحب الثقة من الحكومة وبالتالي إسقاطها في أي وقت. كما ان رئيس الحكومة يمكنه ان يطلب من رئيس الدولة حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة في أي وقت أيضا.
- تساعد الأنظمة البرلمانية في الحفاظ على تماسك واستقرار الدول التي يتصف تركيبها السكاني بالتعددية (قبائل، مذاهب، مناطق، أعراق، لغات، ...الخ) وذلك من خلال قدرتها على تمثيل مختلف الفئات الاجتماعية في العملية السياسية.
- تساعد الأنظمة البرلمانية الدول المتخلفة اقتصاديا على تحقيق التنمية بشكل أسرع لأن دمج

السلطات يوفر ميزتين في نفس الوقت: التمثيل السياسي والسرعة في اتخاذ القرارات وذلك على عكس الأنظمة الرئاسية التي تتصف بالبطء الشديد في اتخاذ القرارات. وقد يصل ذلك البطء إلى الجمود التام في بعض الحالات.

- قد تركز السلطات في يد رئيس الوزراء وتضعف الرقابة في حالة وجود انضباط حزبي قوي، وقد تضعف قدرة الحكومة على اتخاذ قرارات سريعة في حال تعدد الأحزاب داخل البرلمان والتحالفات المعقدة[6] .

وهناك 24 دولة ديمقراطية مستقرة في العالم محكومة بالنظام البرلماني وهي: استراليا، النمسا، باربادوس، بلجيكا، بوتسوانا، كندا، الدنمارك، المانيا، أيسلندا، الهند، ايرلندا، إسرائيل، ايطاليا، جاميكا، اليابان، ليتوانيا ، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، نيوزلندا، النرويج، السويد، ترينداد وتوباجو، بريطانيا.

وهناك من يعرف النظام البرلماني بشكل موجز ويرى بأنه ذلك النظام الذي يتضح فيه بوضوح التوازن والتعاون بين السلطات التشريعية والتنفيذية.

ويقوم النظام البرلماني على مجموعة من الأسس كما يتطلب مجموعة متطلبات وله مجموعة من المزايا والعيوب، بالوقت نفسه وقد يكون بالامكان تطبيق هذا النظام في العراق كنموذج بيد أنه يحمل في طياته فرص الفشل كذلك وعليه سنتناول الموضوع في الفقرات أدناه:-

المطلب الثاني: أسس ومتطلبات النظام البرلماني

يقوم النظام البرلماني على مجموعة من الأسس والمتطلبات التي يتميز بها عن غيره من الأنظمة السياسية الأخرى ويمكن إيجاز هذه الأسس والمتطلبات وكما يأتي:-

1- وجود ثنائية الجهاز التنفيذي. أي توزيع السلطة بين رئيس الدولة وبين الحكومة.

2- وجود تعاون وتوازن ما بين السلطات مع رقابة متبادلة بين السلطتين أي وجود معادلة متوازنة.

3- وجود نوع من الصرامه الحزبية أو الانضباط الحزبي

4-عدم مسؤولية رئيس فهو يسود ولايحكم اي له سلطات شرفية[7] .

ويمكن تناول هذه الأسس والمتطلبات بشيء من التفصيل وكما يأتي:-

1- وجود ثنائية الجهاز التنفيذي.

إن ذلك يعني وجود منصبي رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة، وتكون المسؤولية السياسية ملقاة

على عاتق الحكومة، وتكون الوزارة مسؤوله مسؤولية تضامنية أمام البرلمان وهذا يفضي بطبيعة الحال إلى وجود رئيس دولة بغض النظر سواء أكان ملكاً أم رئيساً للجمهورية، غير مسؤول سياسياً أي يسود ولا يحكم ويختص بأمور شكلية وفخرية ولكن رئيس الدولة يسأل جنائياً في الأنظمة الجمهورية "عكس الأنظمة الملكية التي تعد الملك منزه عن الخطأ وبالتالي عن المسؤولية".

ولذلك تبعاً لوظيفة الرئيس تلك انقسم الفقه بشأن دور الرئيس إلى قسمين قسم يرى سلبية ذلك الدور وأنه لا يستطيع ممارسة أي سلطات حقيقة، وقسم يرى أن الدستور يسند له بعض الصلاحيات والسلطات خصوصاً بعد التنسيق مع الوزارة.

أما الجهاز التنفيذي الثاني فهو الحكومة أو الوزارة، حيث أنها هي التي تضطلع بأعباء الحكم بوصفها المحور الرئيس للسلطة التنفيذية في النظام البرلماني لذلك فالمسؤولية السياسية الكاملة تقع على عاتقها أمام الهيئة النيابية، ولذلك فالمسؤولية الوزارية تعد بالفعل حجر الزاوية في النظام البرلماني والركن الأساسي في بنائه وبدونها يفتقد هذا النظام جوهره وتتغير طبيعته وهذه المسؤولية قد تكون جماعية تضامنية أو فردية تتعلق بوزير أخر، وتعني المسؤولية التضامنية أو الجماعية إن الوزارة تكون مسؤولة بمجموعها عن السياسة العامة التي تسير عليها أمام البرلمان ويلزم الحصول على تأييده لها وإذا اعترض البرلمان على هذه السياسة ولم يوافق عليها فإن هذا يعني سحب الثقة من الوزارة وإسقاطها بمجموعها، أما المسؤولية الفردية فتتعلق بمسؤولية وزير واحد عن تصرفاته الخاصة بإدارة وزارته، وسحب الثقه منه يحتم عليه تقديم استقالته من الوزارة[8] .

2- وجود تعاون وتوازن ما بين السلطات.

فالنسبة لهذا الأساس فهو يعني أن توزيع الاختصاصات ما بين السلطات مرن غير جامد، فمع قيام السلطة التشريعية بوظيفة التشريع فإن للسلطة التنفيذية الحق في اقتراح القوانين والتصديق عليها وبالمقابل فإن للسلطة التشريعية الحق في مراقبة أعمال السلطة التنفيذية والتصديق على الاتفاقيات التي تقدمها السلطة التنفيذية، وتنظيم العلاقة هذه بين السلطتين يكون قائماً على فكرة التوازن بينهما فهناك مساواة وتداخل بين السلطتين، فللسلطة التنفيذية الحق في دعوة البرلمان للانعقاد وحتى حله، وكذلك للبرلمان الحق في استجواب الوزراء والتحقيق معهم وحجب الثقة عن الوزارة أي تقرير المسؤولية الوزارية.

ولعل هذا الأمر واضحاً جداً في بريطانيا حيث أن الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية هو الذي يشكل الحكومة، ورئيس الوزراء يكون رئيس الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية، وهنا تظهر وشائح

العلاقة الواضحة ما بين الحكومة "بوصفها جزءاً من السلطة التنفيذية" والبرلمان "بوصفه جزءاً من السلطة التشريعية"[9] .

3- وجود نوع من الصرامه الحزبية أو الانضباط الحزبي.

وهو مطلب أساسي آخر، إذ يتطلب النظام البرلماني نوع من الانضباط الحزبي لأنه وكما قلنا فإن الحزب الفائز بالأغلبية البرلماني هو الذي يشكل الحكومة وبالتالي فإن الحكومة.. ومن الناحية النظرية سوف تتمتع بأغلبية برلمانية مساندة مما يسهل عمل الحكومة، وقد يثور التساؤل لماذا؟ فالجواب لأننا وكما نعرف إن السلطة المالية مثلاً بيد البرلمان فإنه في حالة وجود انضباط حزبي قد تكون أية خلافات وعدم التزام نائب من حزب الأغلبية بالتصويت لمشروع الحكومة سيؤدي إلى نوع من الجمود في العمل الحكومي. ولذلك نرى انه بمرور الوقت فإن الأحزاب البريطانية ولكونها تتبع النظام البرلماني نرى أنها تتميز بالانضباط الحزبي العالي بل والمركزية المفرطه في بعض الأحيان[2]. لكن هذا لا يعني أنه سيكون هناك دمج كامل للسلطتين التشريعية والتنفيذية، وكأنهما جهاز واحد يعني انعدام المعارضة لأنه وإنْ كانت هناك أغلبية برلمانية مؤيدة للحكومة لكن هذا لا يلغي وجود المعارضة التي تنتقد أعمال الحكومة "حكومة الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية" إضافة إلى التقاليد الديمقراطية المترسخه منذ زمن طويل لهذه الأنظمة[10] .

بيد إن هذا الكلام وإن أنطبق على الدول المتقدمة ديمقراطياً لكنه لا ينطبق في حقيقة الأمر على الدول ذات التجربة السياسية الحديثة والتي تفتقد إلى الجذور الديمقراطية والى ترسيخ قواعد وأحوال ممارسة العمل الحكومي بأسلوب ديمقراطي.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب النظام البرلماني

للنظام البرلماني جملة من المزايا التي يتسم بها بيد إن ذلك لا يلغي كونه يحمل في طياته من العيوب والأمور السلبية أيضاً ويمكن إيضاح ذلك وكما يلي:-

أ- المزايا:

1- إنه يؤدي إلى التفاعل الحقيقي بين السلطات الثلاث التي تعد كلاً منها مكملة للأخرى.

2- إنه يرسخ الديمقراطية ويمنع الاستبداد.

3- إن هناك المسؤولية السياسية مما يعني استحالة التهرب من الخطأ السياسي وسهولة معرفة المسؤول الحقيقي عن الخطأ.

4- إنه يؤدي إلى وحدة السيادة للدولة[11] .

ب- العيوب:

1- إنه قد يؤدي في دول عالم الجنوب إلى ظاهرة عدم الاستقرار للحكومة.

2- في ظل الاتجاهات الحزبية المعارضة والمتضاربة من الصعوبة بمكان الحصول على تأييد قوي لعمل الحكومة.

3- إن رئيس الحكومة قد لا يتمتع بشعبية كبيرة كشخص مما قد لا يفضي عليه من الهيبة والرمزية العالية كرمز للأمة.

4- إن الحكومة ستكون خاضعة لتأثير جماعات مصالح مهمة وستكون الولاءات الضيقه حزبياً طافيه على السطح.

5- إن نظام غير فعال في الدول ذات التجربة السياسية الحديثة فهو يحتاج إلى وعي وإدراك سياسيين عاليين،إضافة إلى تعمق التجربة الحزبية[12].

المطلب الرابع: إمكانية تطبيق النموذج عراقياً.

إن تطبيق النظام البرلماني في العراق ستكون له آثار ايجابية وأخرى سلبية وسنعمل هنا إلى تحليل مكونات هذا النظام وما هي آثاره السلبية والايجابية ومدى ملاءمته لواقع العراق السياسي.

أ- الآثار الإيجابية:-

1- يمكن أن يساعد التطبيق السليم للنظام البرلماني على توافر مجلس وزراء متجانس يتكون من أعضاء حزب الأغلبية وبالتالي يشتق برنامج الحكومة من برنامج الحزب نفسه ، غير إن ذلك مشروط بوجود حزبين مهيمنين على الساحة السياسية أوعدد من الأحزاب المتكتلة ضمن اتجاهين رئيسيين لهما القدرة على الائتلاف وبخلاف ذلك لا يمكن الاستفادة من هذه الميزة.

2- استناداً إلى تحقيق الأثر أعلاه يمكن الاستفادة من ميزه أخرى متصلة وهي ضمان مجلس الوزراء الفوز بالثقة أمام البرلمان طيلة الفترة التشريعية للبرلمان على شرط عدم حدوث انشقاق داخلي لحزب أو تكتل الأغلبية وهذا ما يضمن استقراراً للحياة السياسية وتحقيق

الأمن وهو في سلم أولويات أي حكومة عراقية مستقلة.

3- ستتمكن الأحزاب الصغيرة الغير مؤتلفه من تكوين معارضه داخل البرلمان تعبر عن اختلاف التوجهات السياسية والقومية والمذهبية العراقية.

ب- الآثار السلبية:

1- في حالة هيمنة نظام الحزبين "هو أمر مستبعد في ضوء المشهد العراقي" أو تكتل الأحزاب ضمن تيارين أو جبهتين "وهو أمر غير مستبعد بشكل تام" على الرغم من إيجابياته في الحفاظ على نوع من الاستقرار السياسي والفاعلية السياسية العراقية إلا إنه يخشى أن يؤدي ذلك إلى تركز السلطة بيد رئيس الوزراء أو خلف ستار التعاون والاندماج بين السلطات بشكل يؤدي إلى خضوع البرلمان لرئيس الأغلبية الذي هو رئيس الوزراء مما يهدم أهم ركن في النظام البرلماني وهو التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ويتحول الفصل بين حزب أو تيار الأغلبية في البرلمان وبين المعارضة مما يقود إلى التعسف وهو ما يمكن أن يحدث في الدول التي لا تتمتع بعلوية وسيادة القانون على باقي السلطات، وكذلك سيادة مبدأ الشفافية والرقابة أو تلك التي تمتاز بضعف جهازها المؤسسي.

2- في حالة هيمنة نظام تعدد الأحزاب على الحياة السياسية العراقية وهو المشهد السائد حالياً والمتوقع له الاستمرار، فإن أي تقارب بين الأحزاب من حيث القوة والتأثير بالشعب وعدم حصول حزب أو تيار سياسي على أغلبية المقاعد البرلمانية، فإن ذلك يدفع وبشكل حتمي نحو تكوين الائتلافات الحزبية مما يعرض الحكومة بشكل مستمر لخطر التغيير والتبديل لعدم تمتعها بالأغلبية اللازمة في البرلمان ويضعف من قدرتها على حفظ الاستقرار السياسي الداخلي وأدائها السياسي الخارجي أو في مواجهة الأزمات الاجتماعية الداخلية "ويمكن الإشارة هنا دون المقارنة لما حدث في مناسبات عديدة أبان العهد الملكي في العراق".

3- تعد البيئة السياسية والاجتماعية الداخلية العراقية بكل ما تتضمنه من تناقضات لأسباب عديدة مضيفاً مناسباً لأن تقوم الأحزاب التي تمتلك رصيداً كافياً في العمل السياسي والنيابي أثناء تنافسها بإتباع سلوكيات تعد الجماهير بوعود مستحيلة مما يؤثر على عمل الحكومة الائتلافية، إذ يبدأ كل حزب مشترك في الحكومة باتهام الحزب الأخر بعرقلة تنفيذ تلك الوعود.

4- إن سيادة نظام تعدد الأحزاب والتيارات وليس نظام الحزبين أو التيارين في العراق فإنه وفي ظل تطبيق النظام البرلماني فإن ذلك يضعف إلى حد كبير من إرادة الناخب في تعيين رئيس الوزراء أو تحديد شكل الوزارة ويترك تلك المهمة لتوافق إرادة الأحزاب بل ربما لتوافق إرادات رؤساء الأحزاب. إذ من الملاحظ إن الأحزاب السياسية في العراق تتسم بسيطرة رئيس الحزب على أغلب توجهات الحزب مما ينقل السلطة من يد الناخبين إلى يد رؤساء الأحزاب[13] .

ومن خلال ما تقدم نلخص بالقول إلى إن النظام البرلماني حالياً غير ذي جدوى، بل سيؤدي إلى عرقلة عمل الحكومة وعدم قدرتها على تحقيق الأمن والاستقرار الذي نحتاجه بل نحن بأمس الحاجة إليه، وكذلك فانه في ظل التعددية الحزبية غير المحسوبة فإن تشكيل حكومة تتمتع بأغلبية برلمانية أمر صعب المنال فالبرلمان العراقي منذ عام 2006 وحتى الان لم يكن مجلسا فاعلا لاعلى المستوى التشريعي ولا على المستوى الرقابي ، فاي من الاحزاب السياسية لم يحصل على اغلبية المقاعد البرلمانية مما دفع بشكل حتمي نحو تكوين الائتلافات الحزبية مما عرض الحكومة بشكل مستمر لخطر التغيير والتبديل لعدم تمتعتها بالاغلبية اللازمة في البرلمان ويضعف قدرتها على حفظ الاستقرار السياسي الداخلي وادائها السياسي الخارجي او في مواجهة الازمات الداخلية وهذا ما حول النظام البرلماني الى نظام التعددية التوافقية على اساس المكونات الا جتماعية القومية والدينية والمذهبية اذ جرى توزيع بعض المناصب السياسية الرفيعة مثل منصب الرئيس ورئيس البرلمان بين الجماعات التكتلات السياسية رغم ان الدستور لاينص على ذلك . مما ادى الى ينتقد رئيس الوزراء نوري المالكي أكثر من مرة العملية للديمقراطية التوافقية الجارية في العراق، والتي هي وليدة العملية السياسية التي أنجبت مبدأ التوافقات الحزبية بين الكتل التي أفرزتها الانتخابات البرلمانية السابقة. والديمقراطية التوافقية تعني تقاسم الحكم بين الاحزاب على أسس توافقية بغض النظر عن الكفاءة والاستحقاق الانتخابي، وهذا يعني أن كل طائفة أو حزب يأخذ نصيبه من الحكم في العراق على أسس توافقية دعا الى الاخذ بالنظام الرئاسي كبديل عن النظام البرلماني في تصريح له في 2009/5/17 (ارى ان النظام الرئاسي افضل من النظام البرلماني وان يكون الانتخاب مباشرا من الشعب)[14]. وعلى الرغم ما اثارته هذه التصريحات من جدل بين الاطراف السياسية بين معارض وموافق مما يعني تغيير في شكل النظام الانتخابي واجراء تعديل دستوري وفق اليات معينة تطرح على البرلمان بدفعة واحدة وعندما يتم التصويت عليها يقرر رئيس الجمهورية الموافقة على

التعديلات خلال مدة شهرين او رفضها ، ومما يجدر ذكره ان توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية هي واحدة من المواد الخلافية الخمس في الدستور وهي (صلاحية الاقاليم ، قانون النفط والغاز، الاحوال الشخصية،صلاحية رئيس الجمهورية، المادة 140)[15] .

المبحث الثالث : النظام الرئاسي

يقوم النظام الرئاسي على مبدأ الفصل بين السلطات مع إعطاء كل سلطة الأدوات الدستورية والقانونية التي تمكنها من الرقابة على السلطات الأخرى. وترجع جذور النظام الرئاسي إلى الأنظمة الملكية التي ظهرت في انجلترا، فرنسا، واسكتلندا في العصور الوسطى والتي كان من ابرز خصائصها إيكال السلطة التنفيذية إلى الملكة أو الملك.

إن النظام الرئاسي هو نوع من أنظمة الحكم يضع الهيئة التنفيذية بيد رئيس الدولة وهو رئيس الصفوة الحاكمة يعاونه مجموعة وزراء يعدون بمثابة مستشارين "وأحياناً يطلق عليهم أسم سكرتير كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية" ويكون رئيس الدولة هو رئيس الحكومة بالوقت نفسه، ويكون غير مسؤول سياسياً أمام السلطة التشريعية، ويختار رئيس الدولة "الحكومة" من قبل الشعب بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويعطي البعض تعريف للنظام الرئاسي فيرى إنه "ذلك النظام الذي ترجح فيه كفة رئيس الدولة في ميزان السلطات"، [3]ويقوم النظام الرئاسي على مجموعة من الأسس وله مجموعة من المميزات كما أن له عيوب بالوقت نفسه، وقد يصلح هذا النموذج للعراق وقد لا ينجح. وعلى هذا الأساس سنتناول هذه الفقرات أدناه:-

وبتوالي الأحداث وانتشار النموذج الأمريكي في الحكم والديمقراطية الأمريكية أدى ذلك إلى محاولة العديد من دول العالم نقل النموذج الأمريكي، لكن الحقيقة تشير إلى الكثير من بلدان العالم لم تنجح في مسعاها ذاك لأسباب تختلف من بلد لأخر بسبب اختلاف المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية... الخ، فالدستور والنظام السياسي هو وليد البيئة الاجتماعية وليس حدثاً طارئاً عليها، ويجب الإشارة إلى أن الدستور الأمريكي وغيره من الدساتير التي آخذت بالنظام الرئاسي قد تأثرت بشكل كبير بآراء مونيسكيو وخصوصاً كتابة روح القوانين الذي بين فيه نظريته الخاصة بمبدأ الفصل بين السلطات[16] .

المطلب الأول: أسس ومتطلبات النظام الرئاسي

وظهر هذا النظام في العصر الحالي في الولايات المتحدة الأمريكية والتي يتخذ نظامها السياسي كنموذج للأنظمة الرئاسية.وقد كتب جيمس ماديسون، احد مؤسسي الولايات المتحدة في الورقة الفدرالية رقم 51 مبررا اختيار الدستور الأمريكي لمبدأ الفصل بين السلطات يقول: "أن أعظم حماية من التركيز التدريجي للسلطة في فرع معين هو إعطاء القائمين على كل فرع الأدوات الدستورية المناسبة والدافعية لمقاومة محاولات الفروع الأخرى الانقضاض على اختصاصاتها."

وأهم خصائص هذا النظام هي:

- **أحادية الفرع التنفيذي: فرئيس الدولة هو نفسه رئيس الحكومة، وهو بذلك يجمع بين السلطات الرمزية والفعلية. والرئيس هو الذي يشكل الحكومة ، ويكون الوزراء مسئولين أمامه، وهو بدوره مسئول أمام الشعب. والقيد الوحيد على الرئيس في اختيار الوزراء وكبار المسئولين هو موافقة مجلس الشيوخ.**
- **يتم انتخاب الرئيس من قبل جميع مواطني الدولة وهو ما يعطيه تفويضا جماهيريا عاما لا يملكه غيره من المسئولين، ومن هنا جاءت تسمية النظام بـ"الرئاسي."**
- **لا يجوز في النظام الرئاسي، وكنتيجة مباشرة لمبدأ الفصل بين السلطات، الجمع بين عضوية أكثر من سلطة في نفس الوقت وعلى أساس أن المشرع يجيب أن يختلف عن المنفذ وعن القاضي.**
- **فترة الخدمة للرئيس وللبرلمان محددة ولا يستطيع المشرعون محاسبة الرئيس أو عزله الا في حال الخيانة العظمى، ولا يستطيع الرئيس بدوره حل السلطة التشريعية.**
- **السياسات التي يقترحها الرئيس في الولايات المتحدة لا بد من موافقة الكونجرس عليها وإصدارها على شكل قوانين. ولا يخرج قانون من الكونجرس حتى يقره مجلسي الكونجرس (النواب والشيوخ) بنفس الصيغة.**
- **لا يصبح القانون نافذا حتى يتم إصداره (الموافقة عليه) من قبل الرئيس الذي يمكنه استخدام حق الفيتو ضد القانون المقر أو رفض التوقيع عليه. وسلطة الرئيس في استخدام حق الفيتو أو في رفض التوقيع على اي قانون ليست مطلقة. ففي حالة استخدام حق الفيتو على الرئيس إعادة القانون إلى الكونجرس الذي يمكنه بأغلبية الثلثين (في المجلسين) إصداره كقانون دون**

الحاجة إلى موافقة الرئيس. أما إذا رفض الرئيس التوقيع على القانون ولم يعده إلى الكونجرس فانه يصبح قانونا بعد عشرة أيام.

- للسلطة القضائية حق إلغاء القوانين التي يسنها الكونجرس والأفعال التي يقوم بها الرئيس وغيره من المسئولين التنفيذيين إذا وجدت أنها مخالفة للدستور. لكن حق السلطة القضائية في عمل ذلك يمكن الحد من تأثيره عن طريق قيام الكونجرس بتعديل القانون الذي وجدته السلطة القضائية غير دستوري. أما الخيار الآخر، فيتمثل في اقتراح تعديل الدستور وهي عملية تتصف بالتعقيد وتحتاج إلى سنوات[17] .

المطلب الثاني : مزايا وعيوب النظام الرئاسي.

للنظام الرئاسي كغيره من الأنظمة السياسية الأخرى مجموعة من المزايا والعيوب ويمكن إيجازها بالآتي:-

أ- المزايا.

1- توفير الاستقرار السياسي لمرحلة انتخابية كاملة..

2- تأمين استقرار الحكومة بغض النظر عن الاتجاهات الحزبية المعارضة.

3- يوفر فرصة أفضل لعمل الحكومة وحرية الحكومة وفي المقابل يوفر للبرلمان حرية الحركة والمناقشة فللبرلمان سلطة مهمة لعل أبرزها يتركز في المسائل المالية.

4- إن الرئيس في النظام الرئاسي يتمتع بشعبية كبيرة وهيبة مهمة لأنه مرشح الأمة ومنتخب من الأمة بشكل مباشر وهذا ما يعفي الرئيس من الولاءات الضيقة.

5- إنه نظام ناجح في البلدان ذات التجربة الديمقراطية المتكامله والتي يكون فيها مستوى النضوج والوعي السياسيين عالياً. لأن الديمقراطية لا تكتفي برسم حدودها لما يحق أو لا يحق أن تفعله، ولكنها أيضاً تحكم على بعض الأفكار والمعتقدات التي تجد لها مكاناً في أذهان بعض الأفراد من الشعب، بل يجري في بعض الأحيان السماح للعنصرين بالتظاهر والتعبير ضد هذه الجهة أو تلك باسم الديمقراطية وحرية الفكر وهذا غير موجود في كثير من دول العالم الأخرى[18] .

ب- العيوب.

1- إن تطبيق هذا النظام الذي يقوم على الفصل بين السلطات غير ممكن لأنه يعني كالفصل بين

أجزاء الجسم البشري، لان الاتصال بين السلطات الثلاث اتصالاً عضوياً.

2- إنه يلغي مبدأ المسؤولية السياسية مما يعني إمكانية التهرب من المسؤولية وصعوبة معرفة المسؤول الحقيقي عن الخطأ.

3- إن الفصل بين السلطات يؤدي إلى هدم وحدة الدولة وتجزئة السيادة

4- أنه يؤدي إلى الاستبداد في دول عالم الجنوب أي استبداد السلطة التنفيذية وهيمنة الرئيس سياسياً ودستورياً في الحياة الوطنية وإعادة انتخابه لأكثر من مرة.

5- ويذكر بعض المفكرين العرب أن الأنظمة العربية وبشكل عام هي نظم محافظة وهي على النقيض من النصوص الدستورية والقانونية لا تسمح بتغيير قمة النظام السياسي والهياكل الأساسية بنحو سلمي وكاستجابة لمطالب الرأي العام، بل إن الأدهى من ذلك إنه ليس هناك تغير لأي نظام سياسي عربي قد تم بصورة سلمية ومن خلال عملية ديمقراطية سلمية، وإنما يكون التغير إما عن طريق العنف المسلح أو الوفاة الطبيعية. ولذلك فالنظام الرئاسي يزيد من الغطاء الدستوري والقانوني للاستبداد بالسلطة والديكتاتورية[19] .

المطلب الثالث : إمكانية تطبيق النموذج عراقياً

بدءاً يجب القول إننا يجب أن لا ننعزل عن العالم الخارجي في عالم أصبحت الحياة والعالم قرية صغيرة في ظل الثورة المعلوماتية والاتصالية، ولا يمكن التقوقع والأنكفاء على الذات والتأثير والتأثر بالآخرين هذا من جهة، لكن من جهة أخرى يجب أن نفهم أمور عدة لعل أبرزها مسألة الخصوصية وأثرها في بلورة رؤية سياسية ودستورية قادرة على خلق نظام سياسي فعال، فاختلاف البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ستؤدي حتماً إلى اختلاف درجة نجاح هذا النظام أو ذاك.

إن تطبيق النظام الرئاسي في العراق ستكون له آثار ايجابية وأخرى سلبية، وسنحاول في هذه الفقرة إعطاء الرأي حول مدى صلاحية ذلك النوع من الأنظمة من العراق، وستكون هذه الفقرة بمثابة استنتاجات حول مدى الصلاحية من عدمها.

أ- الآثار الايجابية:

1- يمكن أن يلعب الرئيس في النظام الرئاسي بعد انتخابه من غالبية الشعب دوراً رئيساً في تعزيز الوحدة الوطنية لا سيما إن كان يحظى بتأييد مهم من قبل معظم أطياف ومكونات الشعب

العراقي إذ ينظر إليه كرمز للوحدة الوطنية.

2- إن وجود سلطة تنفيذية قوية برئاسة الرئيس سيساعد على تخطي حواجز الجمود القانوني والبيروقراطي والعمل بسرعة وديناميه لا سيما في مجال اتخاذ القرارات الملحة التي تعالج أفعال أو ردود أفعال تستدعي الرد السريع وهذه هي السمه الغالبة في عالم اليوم، إذ أصبح رجال الدولة وخبراء السياسة اللامعين غير قادرين على نحو متزايد على قياس آثار الدرجة الأولى أو الثانية لقراراتهم نتيجة للتعقيد والسرعة التي ميزت التفاعلات والعلاقات الدولية الراهنة.

3- وجود رئيس جمهورية يتمتع بتأييد أغلبية أطياف الشعب العراقي يساعد إلى التخفيف إلى حد ما من الأزمات السياسية الداخلية التي يمكن أن تحدث في ظل وجود عدد هائل وكبير من الأحزاب السياسية المتقاربة من حيث موازين القوة والتأثير بشكل يضعف كثيراً من الأداء السياسي للحكومة العراقية ويهدد الاستقرار السياسي والأمني في حالة الأنظمة السياسية الأخرى.

4- أنه سيساعد على معالجة الأوضاع الأمنية المنفلتة بقوة، وتكون له القدرة على تحقيق الخدمات الأساسية لان المرحلة الراهنة تحتاج إلى عمل سريع وقوي[20] .

ب- الآثار السلبية.

1- يمكن أن يؤدي النظام الرئاسي الذي يقوم على تخويل سلطات واسعه للرئيس في حالة استلهامه نسقاً لا روحاً فضلاً عن ضعف الجهاز المؤسسي وأجهزة المراقبة على أعمال الحكومة إلى نشوء ديكتاتورية جديدة في العراق ولو بشكل مختلف، على غرار ما حدث في دول كثيرة لدى تطبيقها للنظام الرئاسي كالمكسيك وتشيلي وحتى في ظل النظام المصري الحالي.

2- إن هذا النظام سيؤدي إلى إضمحلال سلطة الوزراء أمام رئيس الدولة مما يعني كبح الآراء المعارضة وتعدد الآراء.

3- قد يؤدي تطبيق هذا النظام إلى تمتع الرئيس بصلاحيات واسعة أمام البرلمان بصفته منتخب من قبل الشعب بشكل مباشر، فان ذلك سيحد من الإمكانية العملية للبرلمان في مراقبة ومحاسبة الرئيس ووزراءه أو حتى محاولة إسقاطه إذ سيكون الرئيس متمترساً خلف مبدأ الفصل الجامد بين السلطات وبشكل يمكن أن يحد من إمكانية توظيف القدرات الكامنة

والمتحركة المختلفة التي تنطوي عليها البيئة الداخلية العراقية المتنوعة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ودينياً وقومياً... الخ لإعادة البناء والنهوض والتي هي مهمة لا يمكن إنجازها ألا بالجهد المشترك لجميع فئات المجتمع العراقي الكبيرة والصغيرة[21] .

إجمالاً يمكن القول إن النظام الرئاسي ممكن أن يطبق في العراق كحل مؤقت لا جذري فحالياً وبسبب ضعف الوعي السياسي ودرجة النضج السياسي وظاهرة تكاثر الأحزاب والحركات والتكتلات السياسية لا نستطيع تطبيق النظام البرلماني، وإلا كُنا كل شهر بدون حكومة، تسقط وزارة لتشكل أخرى بسبب الائتلافات الحزبية ونموذج ايطاليا ليس عنا ببعيد وخصوصاً في ستينات وسبعينات القرن الماضي.

ولكن في ظل الثقافة العراقية وثقافة استبداد السلطة فان النظام الرئاسي يبقى مجرد وسيلة مرحليه وليست دائمية لذلك فالبيئة الثقافية العراقية قد لا تتقبل النظام الرئاسي بكل حذافيره هذا خيره وأنما يجب أن تشذب الآثار السلبية إذ أريد له أن يطبق وعليه نستطيع القول إن النظام الرئاسي نظام ناجح في بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية قد لا يكون ملائماً لبيئة أخرى مثل البيئة العراقية. فالنظام الرئاسي لايتلاءم مع الواقع العراقي فهذا النظام يبدو اكثر انسجاما مع الدول المتقدمة لانه يصعب على رئيس الدولة مخالفة احكام الدستور، وقد عانى العراق من انفراد شخص رئيس الدولة بممارسة السلطة وهذا النظام لايمكن الاخذ به في ظل وجود فئات مختلفة للشعب كما انه لايمكن اللجوء لنظام حكومة الجمعية لانه يتطلب وعي سياسي عالي للشعب وهذا الامر غير متوفر لدى الشعب العراقي فهو غير مهيء لذلك النوع من الحكم.

المبحث الرابع: البديل المقترح –النظام المختلط

من خلال استقراء وتحليل كل ما تقدم من المباحث السابقة يمكن القول أن طبيعة المجتمع العراقي المركبة والتعددية العرقية والمذهبية فيه تدفع إلى إتباع النظام المختلط كنموذج لنظام الحكم.والذي يمكن تعريفه بالنظام البرلماسي (المختلط) على أنه نظام للحكم يأخذ بعض خصائص النظام البرلماني وبعض خصائص النظام الرئاسي. ومن أهم خصائصه هو ان السلطة التنفيذية تتكون من جزأين: رئيس الدولة ورئيس الحكومة. وابرز الأمثلة على النظام السياسي البرلماسي هي سويسرا، وفرنسا.

ثانيا – اختيار شكل النظام السياسي

هناك عدد من الأمور التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند اختيار النظام السياسي المناسب للدولة. ومن أهم تلك الأمور هو شكل الدولة، وضع الديمقراطية، مستوى التعليم، ....الخ

1. **شكل الدولة: إما ان يكون شكل الدولة موحد وهذا يعني حكومة واحدة في عاصمة الدولة أو يكون شكل الدولة مركب أو فدرالي وهو ما يعني وجود حكومة مركزية وحكومات محلية. ويلاحظ اعتمادا على النموذج الأمريكي ان النظام الرئاسي يرتبط بالفدرالية لان الأخيرة تقلل من احتمالات تغول النظام الرئاسي وتحوله إلى نظام نازي أو فاشي.**
2. **وضع الديمقراطية: لا يساعد النظام الرئاسي على بناء الديمقراطية لما ينطوي عليه من تركيز للسلطة. و يؤدي تبني النظام الرئاسي في دولة تخطو خطواتها الأولى نحو الديمقراطية إلى العودة إلى الاستبداد. ومن المناسب هنا الإشارة إلى ان تبني الأمريكيين للنظام البرلماني في العراق قد كان نتيجة لأسباب كثيرة من ضمنها مدى قدرة النظام على بناء الديمقراطية وتحقيق الشرعية المطلوبة..**
3. **التعدد الاجتماعي: يصلح النظام الرئاسي للدول شديدة التجانس والتي لا يمكن فيها للحكام أن يتمايزوا عرقيا أو قبليا أو مذهبيا أو فئويا أو مناطقيا عن المحكومين كما لا يمكن فيها لمعارضي النظام الحشد على خطوط الهوية والانتماءات الأولية. أما تبني النظام الرئاسي في مجتمع يتصف بالتعدد وتتركز السلطة والثروة والقوة فيه على خطوط الانقسامات الأولية فان ذلك من شأنه ان يعمق الخلافات والصراعات..**
4. **القوى المتنافسة: يتوقف شكل النظام السياسي المناسب للدولة على مدى تجانس القوى المتنافسة. فإذا كانت القوى المتنافسة تتصف بعدم التجانس وإذا كانت الانتماءات الأولية توظف في عمليات التكتل والاصطفاف السياسي فان ما يفعله النظام الرئاسي هو حشد قوى المراجعة في مواجهة قوى الهيمنة وهو ما يقود بعد ذلك إلى الصراع الاجتماعي العنيف.**
5. **مستوى التعليم: يتطلب النظام الرئاسي مستوى عال من التعليم يمكن الأفراد من استيعاب حقوقهم والسعي للدفاع عنها ورفض علاقات التبعية السياسية والعمل على تحقيق التوازن بين السلطات على الصعيد الواقعي.**
6. **عوامل أخرى: هناك عوامل أخرى يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد الشكل المناسب للنظام**

السياسي. ومن تلك العوامل وضع التنمية في البلاد من حيث درجة التحقق ودرجة التوازن، ومدى الحاجة إلى حكومة قوية، ووضع النساء في المجتمع ومطابقة ذلك الوضع للدور المرسوم لهن، ثقة الأطراف السياسية ببعضها البعض، قدرة الأطراف المختلفة على تغليب المصلحة الوطنية، ودرجة الرقابة المطلوبة داخل النظام والتجارب السابقة[22] .

ولعل من المفيد التطرق إلى كيفية عمل هذا النظام وكيف تطور وما هي أركانه ومفاصله.

لقد ولد هذا النظام وترعرع منذ عام 1962 وقد اتبعت بعض الدول بعض خصائصه مثل النمسا، ويتكون هذا النظام من نوعين من المؤسسات وهي السلطة التنفيذية التي تتكون من رئيس الدولة ورئيس الحكومة والسلطة التشريعية المتمثلة بالجمعية الوطنية(البرلمان) وهذا النظام يقرر انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام دون أن يلغي سمات النظام البرلماني، أي يمكن تطبيق العديد من مباديء النظام البرلماني، فهو يقترب من النظام البرلماني في مسألة ثنائية السلطة التنفيذية إذ أن هناك رئيس دولة ورئيس حكومة(رئيس الوزراء) ويسأل مجلس الوزراء أمام البرلمان سياسيا فيستطيع البرلمان أن يجبر مجلس الوزراء على الاستقالة بكامل أعضاءه إذا صوت البرلمان بحجب الثقة عنه، في حين إن للسلطة التنفيذية الحق في حل البرلمان في حالة نشوب خلاف بينهما حول مسألة أساسية، ويتم اللجوء هنا في مثل هذه الحالة إلى الشعب. وهذا ما يفتقر إليه النظام الرئاسي.

ومن جهة أخرى يقترب هذا النظام من النظام الرئاسي في عملية اختيار الرئيس إذ أن الشعب هو من يختار رئيس الدولة في حين النموذج الفرنسي يأخذ بذلك إذ أن رئيس الدولة يختار من قبل الشعب عن طريق الاقتراع العام المباشر أو غير المباشر، لذلك يختار رئيس الدولة سلطات واسعة وامتيازات قانونية تفوق امتيازات قرينه في النظام البرلماني.

إذ يلعب الرئيس دور الحكم بين المؤسسات في حالة الخلاف بينها ويختار رئيس الوزراء ويستطيع استخدام سلطاته الاستثنائية التي يكفلها له الدستور للحفاظ على استقلال الأمة على إن يحيط رئيس الوزراء والبرلمان علماً أما بالنسبة للحكومة فهي التي تحدد وتقود سياسة الأمة، ورئيس الوزراء يقود عمل الحكومة ودوره مكمل لدور رئيس الدولة وهو النقطة "أي رئيس الوزراء" التي تتمحور حولها السياسات القطاعية المختلفة للحكومة بسبب وضعه الإداري والدستوري ونفوذه في السياسة الوطنية يزيد من دوره في رسم السياسة الخارجية بالرغم من أن لا يقف على إنه قدم المساواة مع رئيس الدولة من حيث السلطات الدستورية، كما إنه مسؤول عن التنسيق بين الوزراء

وأعضاء الحكومة والمحافظة على البناء الهرمي للنظام السياسي والإجابة عن أسئلة البرلمان في المسائل الداخلية والخارجية أي من الممكن له القيام بإعمال السياسة الخارجية والدفاع[23] .

أما بالنسبة للوزراء فيختارهم رئيس الوزراء ويعينهم رئيس الدولة، وهنا تترك حرية لرئيس الوزراء ورئيس الدولة في كون الوزراء نواب في البرلمان أم إن يكونوا خارج البرلمان وهنا يمكن للوزير أن يكون برلمانياً، أو غير برلماني على أن يستقيل بعد شهر من البرلمان في حالة استيزاره مع حقه في توكيل نائب عنه ليحل محله في تلك الفترة- فترة الاستيزار وإلا وفلا حاجة لإعادة الانتخاب في منطقته الانتخابية لمرة ثانية،.

أما بالنسبة للبرلمان فيمكن أن يتكون من مجلسين أو مجلس واحد، فهناك مجلس النواب الذي ينتخب عادة بصورة مباشرة من قبل الشعب، وهناك مجلس يسمى الأعيان أو الشيوخ ينتخب بشكل غير مباشر، وهناك لجان دائمية في المجلس أو البرلمان، ولا يتمتع البرلمان بصلاحيات كبيرة كما في النظام البرلماني لا سيما بعد إن فقد سلطة الاستجواب التام أو التحقيق غير أنه من الممكن أن يستجوب الحكومة بشكل غير مباشر عبر ما يعرف بطرح مسألة المسؤولية السياسية للحكومة أو التصويت على الميزانية، وعلى الرغم من صلاحيات البرلمان في تشريع القوانين غير إنها صلاحيات محددة فالعديد من مجالات الحياة العصرية التي تنظم بقوانين من قبل البرلمانات الأوربية ذات الصفة البرلمانية أصبحت تسن من قبل السلطة التنفيذية في فرنسا، ، غير إن البرلمان الفرنسي يملك سلاح فعال ورئيس في مواجهة السلطة التنفيذية ألا وهو الحق في إسقاط الحكومة عبر حجب الثقة عنها[24] .

ويوفر هذا النموذج جملة مزايا منها انه سيوفر الاستقرار السياسي لقمة هرم السلطة السياسية متمثلاً برئيس الدولة، دون أن يؤدي ذلك إلى الاستبداد، وسيكون هناك رمز للأمة تلتف حوله الجماهير.

وستكون للبرلمان سلطة موازية يستطيع من خلالها حجب الثقة عن الوزراء بالاستناد إلى استفتاء شعبي وهذا سيؤدي إلى محاسبة المسؤول عن الخطأ وإنه نظام يتناغم مع التجربة السياسية العراقية القصيرة نسبياً مع نظام التعددية وكذلك إنه يعزز من وحدة السيادة للدولة.

ثالثا – النظام الأنسب للعراق

يتطلب الحديث عن النظام السياسي الأنسب للعراق التفريق بين ثلاثة انواع من الأنظمة السياسية: ما هو موجود اليوم في العراق، وما هو مطلوب، وما هو ممكن. ما هو موجود اليوم

ليس بالنظام البرلماني كما يقول البعض، أي يأخذ خصائص النظام البرلماني، بل اضطر بحكم تكوينه الى التخلي عن احد اهم مبادئه وهو الاغلبية السياسية الحاكمة والاقلية المعارضة وتم التحول الى نظام التعددية التوافقية القائمة على اساس المكونات الاجتماعية التقليدية القومية والدينية والمذهبية والمناطقية .والنظام الأنسب للعراق في كل الأوقات هو النظام المختلط البرلماني- الرئاسي وذلك للأسباب التالية:

1. **التعدد الاجتماعي والذي يجعل الوصول إلى الرئاسة هدفا للفئات الاجتماعية المختلفة طالما تم اختزال السلطة التنفيذية في موقع واحد.**
2. **النمط للتاريخي للصراع السياسي حيث عملت كل فئة اجتماعية وصلت إلى السلطة على التشبث بها وامتلاكها وممارسة الإقصاء ضد الفئات الأخرى وحتى ضد اقرب المقربين وما ارتبط بذلك النمط التاريخي من غياب للاستقرار وإهدار للموارد. ولا تمثل الفئة المسيطرة اليوم استثناء لذلك النمط.**
3. **النمط التاريخي للتدخلات الخارجية المستمرة في الشأن العراقي لصالح هذا الفريق أو ذاك مما يجعل من المستحيل علي أي فئة البقاء في السلطة إلى الأبد.**
4. **تجربة العراقيين التاريخية مع حكم الفرد والتي جعلت الانتقال من القيادة الفردية إلى القيادة الجماعية هدفا لكل العراقيين**
5. **مقتضيات الحفاظ على الوحدة الوطنية وتجنب سيناريوهات البلقنة التي تتغذى دائما على التركيز الشديد للسلطة والإقصاء الذي يتم ممارسته على الفئات الاجتماعية خارج السلطة.**

وما يحتاجه العراق في المرحلة الحالية هو نظام يحقق الشراكة الوطنية في السلطة والثروة ويعزز المواطنة المتساوية ويحافظ على وحدة البلاد ويفعل الأنظمة والقوانين ويحقق التنمية الاقتصادية، ويحاسب الفاسد ويكافئ المحسن، وليس مهما بعد ذلك ما الاسم الذي نطلقه عليه. فلن يكون بالتأكيد نظاما رئاسيا كاملا أو برلمانيا كاملا أو استبداديا. والأرجح انه سيكون نظاما برلماسيا.

وهناك عددا من الإصلاحات التي يمكن ان تحقق التطور الذي تتطلبه المرحلة، وابرز تلك الإصلاحات هي حظر التحزب على رئيس الدولة، جعل رئيس الوزراء يأتي من البرلمان، القائمة النسبية، الحكم المحلي واسع الصلاحيات، تفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب، الاستقلال التام للقضاء، الإعلام الحر، والحكم المحلي واسع الصلاحيات.

الخاتمة:-

لايوجد نظم يمكن ان يتلاءم مع دولة دون اخرى فلكل نظام عيوبه ومزاياه ولكن نود ايراد سلبيات النظام ارئاسي في العراق لان النظام السابق قد استبد في استخدام السلطة لذا لايمكن قياس هذه الحالة على الوضع الراهن لان نظام صدام كان وضعا خاصا عليه لايمكن الابتعاد عن النظام الرئاسي لانه نظام متطور ومتقدم .

نحن نسمع او نريد مبدا الفصل بين السلطات ولكن على الرغم من قدسيته الا انه اثبت فقهاء القانون وتطبيقا لايوجد نظام للفصل المطلق بين السلطات ففي الولايات المتحدة يكون للرئيس اعلان حالة الحرب ولايتم الرجوع للبرلمان الا في نهاية الامر وبعد اتخاذ الامر من قبل الرئيس – إن نجاح الحياة النيابية والديمقراطية في عراق متعدد الأحزاب والمذاهب والقوميات يحتاج بالإضافة إلى توافر جهاز مؤسسي قوي وآليات عمل وحماية هذا الجهاز وخبرة عملية ونظرية في مجال العمل السياسي الحر والديمقراطي إلى ثلاث شروط لا غنى عنها وهي:-

أ- الشفافية.

ب- المساواة السياسية القانونية.

ج- العدالة الاجتماعية.

وهذه الشروط لا يحتمل توافرها مع بداية الانتخابات الرئاسية أو النيابية القادمة

ان كل نظام له ايجابيات وسلبيات ولكن مع السلبيات فأن هذه الانظمة مطبقة في الكثير من الدول ولايمكن ادانة نظام معين لانه نجح في دولة وفشل في التطبيق في دولة اخرى، فكل نظام لابد من اجل نجاحه وامكانية تطبيقه ان يصل المجتمع الى درجة معينة من الرقي والثقافة حتى يمكن تطبيق النظام عليه، فالخلل ليس في نظام بعينه وانما في التطبيق فالنظام الرئاسي اذا كان ناجحا في بلد ما ليس من المحتم ان يكون ناجح في دولة اخرى فقد يكون نصيبه الفشل.

اضافة الى ذلك فالعراق فيه قوميات مختلفة وحتى في داخل اهذه القوميات او الطوائف يوجد اختلافات وهذا الامر يترك بصمات واضحة على النظام السياسي ومدى استقراره، ففشل النظام السياسي العراقي سابقا كان الخلل في رئيس النظام وليس في النظام نفسه ففي العراق كان هناك برلمان المجلس الوطني ولكن الرئيس كان هو المتحكم في هذا النظام وبالتالي مصير الشعب.

اذن الخلل يكمن في وجود اسباب معينة تساعد على فشل او عدم نجاح نظام ما في دولة معينة منها آاية التطبيق ووجود مستوى من الرقي والتقدم للمجتمع.

ولخصت الدراسة إن أي نظام من هذه الأنظمة السائدة لا يمكن تطبيقه بكل خصائصه وإنما يجب أن تكون هناك تكيفات لتتلاءم مع الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي العراقي، وخلصت الدراسة إلى إن النموذج الفرنسي الذي يحمل في طياته توليفيه ما بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني، هو الأفضل من وجهه نظرنا المتواضعة لتخطي المأزق الاستراتيجي للعراق

مصادر البحث

1- إبراهيم درويش، النظام السياسي- دراسة فلسفية تحليلية، القاهرة، دار النهضة العربية1968.

2 – منعم خميس، الشكل المستقبلي للنظام السياسي العراقي ،الجمهوري-الرئاسي-البرلماني-حكومة الجمعية النيابية/الفرص والبدائل ، مركز المستقبل للدراسات والبحوث ، الانترنيت .

3- د. يحيى الكعكي،مقدمة في علم السياسة،دار النهضة العربية ،1983،ص.223

4- د .حسان العاني،الأنظمة السياسية المقارنة،بغداد، مطبعة المعارف،1980، ص62.

5- د.جابر حبيب جابر ،جدل النظام الانتخابي، الشرق الاوسط، العدد11275، 2009/10/11

6- د. عبد الله الفقيه ، جمهورية العراق والشكل الانسب للنظام السياسي برلماني، رئاسي ام برلماسي ، شبكة ابيض ابيض واسود ، العدد34، 2010./1/11.

7- ج. ابدوريا، النظم السياسية- النظرية العامة للنظم السياسية، القاهرة، دار النهضة العربية،1964 ،ص189.

8- نفس المصدر،ص .199

9- د.حسان العاني ،الانظمة السياسية المقارنة ،مصدر سبق ذكره،ص.68

10- ابدوريا ، مصدر سبق ذكره،ص.198

11- د.يحيى الكعكي ، مصدر سبق ذكره،ص .223

12- د.حسان العاني ،مصدر سبق ذكره،ص71

13- منعم خميس ، مصدر سبق ذكره .

14- ناجي الغزي ،مساوئ الديمقراطية التوافقية،شبكة الملتقى ،2009./5/25

15- نصر طه،الانتخابات العراقية وتصويب اخطاء العملية السياسية ،شبكة النور المعلوماتية.

16- عبد الغني بسيوني، النظم السياسية- أسس التنظيم السياسي الدولة والحكومة الحقوق الحريات، الإسكندرية، الدار الجامعية،1985 ،ص46.

17-عبد الله الفقيه، مصدر سبق ذكره.

18- ابدوريا ،مصدر سبق ذكره، ص198

19- عبد الغني بسيوني ،مصدر سبق ذكره،ص.49

20- د.منعم خميس ، مصدر سبق ذكره.

21- ندوة مركز الفرات للدراسات الاستراتيجية عن شكل النظام السياسي في الدستور القادم / الوكالة

الشيعية للانباء ،ملف 1426هـ.
22- عبد الله الفقيه، مصدر سبق ذكره ،.
23- هنري دبليو ايرمان ومارتن ايه ، السياسة في فرنسا ضمن جابريل الموند واخرون ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ،نظرة عالمية ،ترجمة هشام عبد الله ، الاهلية للنشر والتوزيع ،عمان1997،ص.231
24- بيار باكيت، النظام السياسي والاداري في فرنسا ، ترجمة عيسى عصفور، بيروت منشورات عويدات ،1995،ص98.